معالم ومظاهر حركة النشاط التجاري في عدن خلال عهد السلطان المظفر الرسولي (عرض تاريخي في ضوء سجل :" نور المعارف... ")

د. محمد أحمد الكامل
قسم التاريخ – كلية الآداب- جامعة صنعاء

ملخص

تعرض هذه الورقة لجوانب من معالم ومظاهر حركة النشاط التجاري في عدن، من حيث المعالم والمنشآت وأبرز القوئم والجهات التجارية وجوانب من مظاهر وقواعد وتنظيمات الحركة والتعامل التجاري ، وذلك خلال عهد حكم ثاني ملوك دولة بني رسول في اليمن (المظفر يوسف بن عمر بن علي بن رسول -حكم خلال المدة 647- 694هـ / 1250- 1295م) – ففي عهده شهدت حركة التجارة والصناعة في عدن نشاطا واسعا ومتميزا ؛ في اتساع الحركة وآليات التنظيم والإدارة والحماية المصاحبة لها. وما تم عرضه أدناه من جوانب تلك المعالم والمظاهر خلال ذلك العهد ، تم من خلال المادة الوثائقية التي احتواها أحد السجلات الرسمية التنظيمية والوثائقية للدولة في تلك المرحلة وهو السجل المنشور في مجلدين بعنوان" نور المعارف في نظم وقوانين وأعراف اليمن في العهد المظفري الوارف".

كلمات مفتاحية: معالم، تجارة، عدن، السلطان المظفر.

1- مقدمة:

تتميز مدينة عدن بميزات وخصائص طبيعية وتاريخية عديدة جعلتها من أهم وأبرز المواقع الإستراتيجية العالمية وأحد أبرز الموانئ والأسواق التجارية البحرية والبرية على المستوى الإقليمي والعالمي؛ الأمر الذي أدركت أبعاده وأهميته القوى السياسية والعسكرية الدولية الكبرى عبر مختلف العصور التاريخية، فتنافست وتسابقت نحو فرض سيطرتها ومد نفوذها عليها. وتأتي الخصائص الطبيعية على رأس تلك المميزات، وأهمها الموقع الاستراتيجي المتوسط بالنسبة لحركة النقل البحري بين الشرق والغرب عبر موقعها في الخليج الذي سمي باسمها (خليج عدن) المطل على بحر العرب والمحيط الهندي، والذي يعد في الوقت ذاته البوابة الجنوبية للبحر الأحمر. كما أن الخصائص الطبوغرافية لموقع عدن التي ترسو على جزيرة بركانية صخرية، وتعدد الخلجان والجزر المحيطة بها ومنها المرافئ الصخرية العميقة التي تشكل مرافئ طبيعية وآمنة للسفن، وكذا ما توفره الجبال المحيطة بها من حماية طبيعية لتأمين وإرشاد ومراقبة حركة سير السفن في ممراتها المائية، وكذا مراقبة وتأمين حركة القوافل التجارية البرية الداخلة والخارجة منها عبر المنافذ البرية والبحرية المحدودة التي يسهل معها التحكم في ضبط الدخول والخروج منها واليها[1]؛ كل ذلك عمَّق من مكانتها الإستراتيجية والاقتصادية التي تميزت بها عن كثير من مراكز ومدن وموانئ المنطقة وغرب المحيط الهندي والبحر الأحمر [2]. فمثَّلت عدن بتلك الخصائص حلقة وصل محورية في نشاط حركة التبادل التجاري العالمي بين تجارة المحيط الهندي والبحر الأحمر والبحر المتوسط، ومثَّلت تجارة الشرق أو ما عرف بـ: (تجارة المحيط الهندي) – أي سلع ومنتجات البلدان المطلة على المحيط الهندي ومنها اليمن والهند والصين وجنوب شرق آسيا الغنية بمنتجاتها النباتية والغاباتية والصناعية والمجوهرات وغيرها - أهم السلع والمنتجات التجارية التي استقبلها ميناؤها منذ عصور موغلة في القدم عبر السفن الشراعية التي كانت تسير في رحلات منتظمة ذهابا وإيابا وفق مواسم حركة الرياح

المعروفة، وقامت بدور عكسي بتصدير منتجات وسلع محلية وقادمة من الغرب عبر البحر المتوسط والبحر الأحمر، ومن الشمال عبر طريق القوافل التجارية البرية البرية، إلى مناطق الهند والشرق [3]. وكانت عدن مؤهلة بالمخازن والأسواق والساحات والمرافق التي تستقبل وتعرض تلك البضائع، وكذا بالقواعد والتنظيمات الإدارية والمالية والأمنية المشجعة والميسرة لنشاط تلك الحركة[4]. ولم تكن عدن مجرد ميناء ترانزيت أو وسيط لاستقبال وتصدير وخزن البضائع عبر البر وعبر البحر بين الشرق والغرب والعكس وحسب، بل كانت في الوقت ذاته من أهم المناطق الصناعية حيث اشتهرت فيها عدد من الصناعات كالزجاج والثياب والطيب وغيرها[5]. واستخرجت من شواطئها الكثير من أنواع المنتجات البحرية التجارية والصناعية [6]. فكانت في الوقت ذاته من أهم الأسواق التي تعرض فيه البضائع المختلفة من كل صقع بما فيها البضائع والمنتجات المحلية [7]، وكانت من أهم وأقدم الأسواق الموسمية الشهيرة في جزيرة العرب في الجاهلية والإسلام [8].

وقد حرصت القوى السياسية التي حكمت في اليمن عبر مختلف العصور التاريخية على تعزيز سيادتها ونفوذها على عدن بمختلف الوسائل ؛ وجزء كبير من ذلك الحرص يرجع إلى ما كان يمثله ثغر عدن من أهمية اقتصادية كبيرة لرفد خزائنها بالأموال الطائلة التي كانت ترفع منه من الرسوم والجبايات المختلفة [9]. وعملت تلك القوى في الوقت ذاته على تشجيع نشاط حركته التجارية عبر أكثر من وسيلة تنظيمية وإدارية وعمرانية وأمنية[10]. وأبرز ما أنجز في ذلك الصدد تم في عهد دولة بني أيوب التي حكمت في اليمن خلال المرحلة (56الدولة،/ 1174- 1228م) إذ شهدت عدن وحركة النشاط التجاري والصناعي فيها في ظل حكم وإدارة هذه الدولة قفزة كبيرة ومهمة في تحديث واستحداث وسائل متعددة في تنشيط وحماية وإدارة وتنظيم هذا النشاط، من ذلك التحديثات في الإدارة والتنظيم والأمن والتطور في العمران في التحصينات والمرافق والأسواق وتطوير واستحداث بعض الصناعات[11]، وحماية التجارة والتجار داخل عدن وحماية السفن والمراكب التجارية خارجها في عرض البحر من خلال مراكب حربية مخصصة لذلك لم تعرف في اليمن من قبل وهي المعروفة بـ (الشواني)[12]. ومع ذلك - وبالرغم من أن بعض السلع التجارية التموينية على وجه الخصوص قد أعفيت من الرسوم والضرائب [13]- فإن مما يحسبه البعض عليها أنها فرضت مزيدا من الرسوم الإضافية على المراكب والسلع التجارية الصادرة والواردة ورسوم خدمات إضافية جديدة على الأسواق والدكاكين وعلى الصناعات وصلت أحيانا إلى حد الإجحاف وبالتالي الإضرار بالتجار وبحركة النشاط التجاري عموما[14].

وقد استفادت دولة بني رسول - التي أعقبت دولة بني أيوب في حكم اليمن وذلك خلال الفترة (628 – 858هـ/ 1228- 1454م)- من تلك الخدمات والإجراءات والتنظيمات، فاستثمرتها وطورت من بعضها وأضافت إليها ما من شأنه تحقيق نجاحات واستثمارات أوسع لهذا الجانب الذي كان يعد المصدر الرئيس لدخل خزينة الدولة. فبلغ نشاط عدن التجاري والصناعي شأوا كبيرا، لاسيما في الأدوار الذهبية الأولى من عمر هذه الدولة ، حيث بلغت الإيرادات المرفوعة إلى خزينة الدولة من ذلك المصدر حدا غير مسبوق في تقديرات بعض الباحثين[15]. وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على جوانب من معالم ومظاهر حركة النشاط التجاري في عدن في واحد من أدوار الازدهار التي شهدتها في ظل حكم دولة بني رسول. ذلك الدور على وجه التحديد هو الذي تزامن مع مرحلة حكم السلطان الرسولي (المظفر يوسف بن عمر بن رسول) - ابن مؤسس

الدولة الرسولية وثاني ملوك دولة بني رسول في اليمن حكم خلال المدة (647- 694هـ / 1250- 1295م) [16]- فقد شهد نشاط عدن التجاري والصناعي وعائداته في هذا الدور نموا وازدهارا كبيرا وذلك بفضل التوجهات والتدبيرات الرسمية: التنظيمية والتشريعية والإدارية والأمنية التي كان لها الأثر الكبير في تحقيق ذلك الازدهار[17]. فسنعرض لجوانب من أبرز المعالم والمنشآت التجارية والصناعية وأبرز القوائم والجهات التجارية وجوانب من آليات ونظم وقواعد وطبيعة الحركة والتعامل التجاري، وذلك في ضوء ما ورد من مادة وثائقية رسمية وردت في أحد السجلات الرسمية لتلك المرحلة، ذلك هو السجل الذي أطلق عليه محققه، عنوان: " نور المعارف في نظم وقوانين وأعراف اليمن في العهد المظفري الوارف" ، والذي نشر في مجلدين بتحقيق الأستاذ: (محمد عبد الرحيم جازم) عن المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية بصنعاء، إذ يحوي هذا السجل بين دفتيه مادة وثائقية غزيرة ومهمة ترصد لجوانب ومجالات وأغراض متنوعة فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي والمعيشي وتنظيماته وقواعده في مراحل من هذا الدور، ومادة هذا السجل دونت في فترات مختلفة ولأغراض متنوعة أيضا من قبل موظفين وعمال رسميين وفق تخصصاتهم، وجمعت في هذا السفر الحافل الذي نعرض في ضوئه مادة دراستنا، وذلك على النحو التالي:

2- **المعالم والمنشآت:**

مما لاشك فيه أن نجاح وازدهار حركة النشاط التجاري التي تميزت بها عدن خلال عصور التاريخ المختلفة ومنها في العهد الرسولي ، يعزى - إلى جانب العوامل الطبيعية من حيث الموقع وطبوغرافية المنطقة - إلى مجموعة من العوامل البشرية ومن أهمها المنشآت من أسواق وإدارات ومحلات ومرافق وأبراج مراقبة السفن وأسوار بالإضافة إلى جملة من القواعد والتشريعات والتنظيمات ... وقد استفاد ملوك بني رسول من المنشآت والتنظيمات التي ورثوها من أسلافهم لاسيما من العهد الأيوبي، إذ لم تكن لهم سوى إضافات محدودة..[18] ومن أهم المعالم والمنشآت المتعلقة بحركة النشاط التجاري التي سجلها سجلنا(نور المعارف) ما يأتي:

2. 1. **الفُرْضَة:** (**فرضة عدن**) عرَّفت المعاجم اللغوية الفُرضة - بضم الفاء- بأنها الثلمة من النهر التي يستسقى منها، وهي - أيضاً- مرفأ ومحط السفن في البحر [19]، وقد وصفت عدن في المصادر بأنها فرضة ومرسى ومرفأ اليمن وصنعاء والهند والحجاز والحبشة [20]. وليس المقصود هنا هو مرفأ السفن من البحر، بل المقصود هي تلك المنطقة التي بناها – أو أعاد بناءها وتأهيلها بوضع جديد – الوالي الأيوبي في عدن (عثمان بن علي الزنجيلي التكريتي)[21] مقابل الساحل الذي ترسو عليه السفن، وهي بمثابة منطقة جمركية يتم فيها استقبال البضائع وتحديد أنواعها وفحصها ومن ثم تحديد أنواع الرسوم المفروضة عليها، وقد أنشأ فيها مجموعة من المرافق والخدمات التي تخدم حركة النشاط التجاري وتمكن من عملية السيطرة والمراقبة وضبط وتقليص عملية التهريب التجاري [22]، حيث لم يكن للفرضة إلا منفذان – بابان- أحدهما ينفذ إلى الساحل تدخل منه البضائع القادمة من البحر وكذا خروج البضائع المصدَّرة عبره من الداخل، والباب الثاني من جهة البر لخروج البضائع إلى الداخل والعكس[23]. وبطبيعة الحال فقد استفاد بنو رسول من تلك الفرضة وظلت تقوم بدورها على أكمل وجه، وقد احتوى سجلنا (نور المعارف) على معلومات مهمة حول طبيعة ونظام وقواعد الحركة التجارية في الفرضة المذكورة منها: ذكر قوائم بأنواع البضائع والسلع الواردة عبر البحر من مناطق وبلدان مختلفة، وكذا ما يدخل إليها من داخل اليمن عبر الباب المقابل ، ومنها تحديد الأوزان

والمقاييس للبضائع المتعامل بها في الفرضة، والتي نجد فيها مرونة كبيرة حيث يتم التعامل بمقاييس وأوزان متنوعة وبما يتوافق مع مصدر البضائع وأنواعها وكذا إجراء مقاصات – تسويات- وتعديلات لتسهيل عملية تحديد الرسوم المفروضة عليها، وكذا تحديد آليات التعامل معها، وكذا ذكر للموظفين والقائمين على الإشراف والتنظيم والإدارة لحركة النشاط التجاري في مختلف الجهات التجارية والصناعية فيها ، مع تحديد مهامهم وآليات عملهم؛ الأمر الذي يدل على الجهد الرسمي المتميز في سياسة الإدارة والتنظيم وهو الأمر وراء نجاحها[24].

2. 2. **الديوان السعيد**: ومقره في الفرضة المذكورة، وربما يكون هو الدار التي تنسب نشأتها للأمير الأيوبي سيف الإسلام طغتكين بن أيوب (ت 593هـ)[25]، مقابل الفرضة من جهة منطقة (حقات) ، وهو المعروف بـ (دار السعادة)[26]. فكاالخاصة.ر الرسمي للدولة وعرف في السجل بـ (المتجر السعيد) و(الديوان المعمور)، حيث كانت الدولة شريكاً رئيسا في حركة النشاط التجاري في عدن، وهو بمثابة مجمع هذا النشاط التجاري، ففيه مستودعات ومخازن وساحات خاصة للسلع التجارية التي تنتجها وتشتريها أو تبيعها الدولة، وكذا معامل التصنيع ومتطلبات ووسائل وإدارة حركة النشاط التجاري، ويتبعه أسطول المراكب والسفن التجارية الخاصة بتجارة الديوان والمراكب والسفن الحربية التي تحمي السفن التجارية عرض البحر ، وكذا الدواب ووسائل النقل للبضائع عبر البر. وكان - بالإضافة إلى كونه متجر الدولة- هو مقر الإشراف والتنظيم الرسمي لمجمل النشاط التجاري في ثغر عدن، وكان مقررا فيه عدد من الموظفين والعاملين والجند، وكان له نظامه الإداري والضريبي وسجلاته الخاصة[27].

2. 3. **الباب العزيز**: وهو المنفذ الثاني للفرضة من جهة البر، ويقوم بدور مزدوج: دخول البضائع والسلع القادمة من داخل اليمن سواء إلى أسواق عدن أو المعدة للتصدير، وخروج البضائع القادمة من خارج اليمن عبر البحر إلى الأسواق الداخلية. وهذا الباب يعد من المعالم والمنشآت التجارية المهمة التي ورد ذكرها في سجلنا (نور المعارف) حيث كان له وضع متميز شأنه شأن الفرضة والديوان السعيد ، فكانت له إدارة إشراف وتنظيم وسجلات خاصة، وأورد السجل قوائم بالسلع والمنتجات التي تدخل أو تخرج عبر هذا الباب، وكذا آليات التعامل معها والرسوم المقررة عليها، وتحديد هيئة الموظفين والمشرفين والعاملين على حركة هذا الباب وتحديد مهامهم[28].

3- القوائم والجهات التجارية:

تفيدنا مادة السجل الوثائقية عن تنوع الجهات التجارية وتنوع الجهات القائمة على ذلك النشاط سواء أكانت جهات رسمية أم مجاميع تجارية منظمة أم نشاطات تجارية فردية، بغض النظر عن هوية تلك الجهات - بلدانية أو عقائدية- فبالإضافة إلى الدور التجاري الرسمي الممثل بالديوان السعيد ، وكذا التجار المحليين، فقد تنوعت الجاليات التجارية ووكلاؤها في عدن وغيرها من مناطق الإنتاج والتصدير والاستقبال. غير أن أبرز القوائم والجهات التجارية التي كان لها الدور الرئيس في نشاط هذه الحركة، وهي التي اختصت في وثائق السجل بتفصيل مخصص لسلعها وتنظيماتها وآليات حركتها ومعاملاتها، ما يأتي:

3. 1. **تجارة الفُرضة**: اختصت تجارة الفرضة بمساحة توثيقية وتنظيمية كبيرة في السجل، كون حركة النشاط التجاري في الفرضة هي بمثابة أم حركة النشاط التجاري برمته، فهي محط استقبال البضائع الواردة من مختلف الجهات ومنها تنطلق البضائع الصادرة، فكانت مؤهلة بالمخازن والمستودعات والفنادق والزرائب وغيرها من

مرافق وملحقات احتياجات النشاط التجاري [29]. لذا فقد حدد السجل آليات التعامل التجاري بالفرضة، منها تحديد الأوزان والمكاييل التي يجب التعامل بها بما يتناسب مع مصدر البضاعة ونوعها ، وعلى رأسها الوزن البغدادي المعروف بـ (القبان) ، والمصري مع تحديد الفارق بينهما. وكذا تحديد ضريبة الخيل في جهات الهند ، مع الإشارة إلى أن جميع معاملات أهل عدن فيما بينهم بالرطل البغدادي.[30] وتم ضبط وتحديد قياس الذراع المعروف بـ (النجاري) في عدن، وكذا ذراع البحر،[31] وكذا تحديد مكيال التجار،ي العدني ومقارنته بمكاييل المناطق المختلفة[32]. وتحديد آليات البيع والتعبئة وتحديد العلامات لبعض السلع مثل الخيل والذهب والمسك والعنبر ونبات الفوة[33]. وأورد قائمة مرتبة على حروف الهجاء بأسماء وأنواع السلع والبضائع الصادرة والواردة التي ترفع عنها الرسوم المختلفة في الفرضة[34].

3. 2. **تجارة الديوان السعيد**: سبقت الإشارة إلى أن الديوان السعيد كان يمثل المتجر الرسمي للدولة ، إذ لم يكن دور الدولة هو الإشراف والتنظيم وجباية المكوس والضرائب المتنوعة وحسب، بل كانت شريكا رئيساً في حركة النشاط التجاري والصناعي بكل جوانبه، وكان لها أسطول تجاري متكامل يقوم بمهمة تجارة الديوان [35]. ولم يكن هذا الأمر معيقا أو حجر عثرة أمام باقي الجهات التجارية كالاحتكار أو المضاربة مثلاً، بل على العكس من ذلك، كان رديفا وشريكا حميما، بل كان بمثابة الضمان والأمان لبقية التجار والجهات التجارية الأخرى من الابتزاز أو التعرض للمضايقات أو تعرض بضائعهم للركود أو الكساد. ومن جوانب تعامل الديوان مع التجار قيامه بشراء البضائع المعرضة للكساد أو الابتزاز بسعر المكان والزمان[36]. كما كانت مراكب الديوان تؤجر لشركاء النشاط التجاري أياً كانوا[37]. ومن صور ضوابط وقواعد تعامل الديوان مع شركاء النشاط التجاري ما ورد حول الخشب المجلوب من قبل التجار ، حيث جاء: " من وصل بشيء وكان الديوان محتاجاً إلى شراء شيء منه شري بالثمن الوافي وسلمت القيمة من الصندوق .. والمراكب: إذا طلبت البيع لا يمكن بيعها سرا بل حتى ينادى عليه ويشتهر من التجار ، فما احتاج الدوالمباشرين.شتري عند وقوفه على ثمن معين ، وللتاجر أن يشتري ويبيع بالزائد ، وليس للديوان أن يشتري ويبيع الزائد لأن هذا قطع مصانعة إذ الديوان متهم لقوة اليد والتاجر لا قوة له " [38] وخضعت تجارة الديوان لقواعد تنظيمية وادارية وفرض رسوم على بضائعه من الصادر والوارد شأنه شأن الجهات الأخرى. واحتوى السجل على قوائم بأسماء وأنواع البضائع والسلع التي تصدر أو تستورد عبر الديوان، وكذا الرسوم المقررة عليها ،[39] وكذا تحديد قيمة ضريبة الصناعات التابعة له كصناعة النسيج[40]، إذ كان يلحق بالمتجر السعيد معامل ومصانع ومنها معامل دار الديباج التي تنسج الثياب والحرير والخيام، حيث حُددت أنواعها وأجرة أشغالها وتحديد أسعارها[41]. وأورد السجل أسماء بعض الموظفين القائمين على شؤون المتجر السعيد وعلى رأسهم وكيل الديوان والكتاب والمباشرون [42].

3. 3. **تجارة الهند**- بشقيها وهي من القوائم التجارية التي خضعت لعناية توثيق وتنظيم شأنها شأن بقية القوائم، وهي المختصة بدخول البضائع من داخل اليمن إلى الفرضة والى أسواق عدن، كما سبقت الإشارة إليها.

احتلت تجارة الهند - بشقيها الواردة منها أو الصادرة إليها - المرتبة الأولى في إطار حركة النشاط التجاري لعدن عبر مختلف العصور التاريخية ؛ لتنوعها وزيادة الطلب العالمي عليها. فكانت نسبة العائدات المرفوعة إلى خزائن الدول التي تبسط نفوذها على عدن من عائدات تجارة الهند أعلى نسبة من العائدات، لذا فقد حظيت بالمقابل

برعاية وتشجيع وحماية وتأمين من قبل قيادات تلك الدول. وقد اختصت تجارة الهند بمساحة واسعة ومستقلة من التوثيق في سجل نورا عدن، من حيث: قوائم بأسماء وأنواع السلع والمنتجات الواردة من الهند والمصدرة إليها، وكذا الرسوم المختلفة المرفوعة عنها [43]، وقواعد ونظم التعامل الخاص والمتميز معها ومع تجارها واثبات المنح والامتيازات والمسامحات والأولويات التي تقدمها على غيرها، ما يدل على مكانتها وأولويتها في حركة النشاط التجاري في عدن[44]. ومن جوانب ذلك الاهتمام تأمين وحماية التجار وسفنهم عرض البحر وداخل عدن[45،] واثبات مواعيد انطلاق وعودة السفن القادمة من الهند والمغادرة إليها[46]. وحظي تجار الهند بمعاملة متميزة من قبل الجهات الرسمية وعلى رأسها السلطان[47]، ومن صور ذلك ما أثبت وقرر في سجلات الديوان السعيد من أعطيات وخلع ترفع سنويا لأشخاص من قيادات وعلماء وتجار وموظفين في مناطق مختلفة في الهند[48].

3. 4. **تجارة الكارم:** وهي من أهم القوائم التجارية التي ورد ذكرها في السجل بشكل مخصص، من حيث أنواع سلعها وقواعد وإجراءات وقواعد حركتها في عدن ورسومها والتعامل معها[49]. وتجارة الكارم نسبة إلى الشريحة التجارية القائمة بأمرها المعروفة بتجار الكارم، وهي شريحة تجارية مشهورة في تاريخ تجارة المحيط الهندي وفي حركة تجارة عدن على وجه التحديد[50].

3. 5. **تجارة مصر**: وهي أنواع السلع والبضائع الواردة من جهة مصر عبر البحر الأحمر، من واردات مصر ودول شمال أفريقيا وأوربا عبر موانئ حوض البحر الأبيض المتوسط ، وكذا البضائع والسلع الصادرة إلى تلك الجهات عبر عدن، وهذه التجارة من ضمن القوائم التجارية اختصت في السجل بذكر قوائم سلعها الصادرة والواردة، وكذا تحديد ضوابط حركتها والرسوم المرفوعة عنها[51].

3. 6. **تجارة الفوّة:** والفوة نبات صبغي وطبي، وتجارة الفوة اختصت بوضع خاص في السجل واحتلت المرتبة الأولى في الصادروعلماء. من عدن إلى الهند كونها من أهم المنتجات التي يتطلبها السوق الهندي ويقبل عليها تجار الهند. وكان لها وضع خاص في إجراءات بيعها وتصديرها والرسوم المفروضة عليها لاسيما أنها كانت من أهم السلع التي يتاجر بها الديوان السعيد ، فبالإضافة إلى شراء الديوان لنبات الفوة من المزارعين ومن التجار الذين ينقلونه إلى عدن، كان الديوان يمتلك مساحات شاسعة من الأراضي لزراعتها ،وقد كان لتجار الهند امتيازات خاصة عن غيرهم من التجار لبيعهم هذه السلعة وتشجيعهم بإعفاءات أو تخفيضات من الرسوم المفروضة. وكانت من ضمن ما يمنحه السلاطين من الهدايا للتجار والشخصيات البارزة في الهند من أمراء وقضاة وعلماء[52].

3. 7. **تجارة الخيول:** وهي من القوائم التجارية التي كان لها ذكر ووضع خاص في السجل، وهي أيضاً من أهم صادرات اليمن إلى الهند وتأتي أهميتها وخصوصيات نظم إجراءات تصديرها على نمط الخصوصية ذاتها التي اختص بها نبات الفوة [53].

3. 8. **تجارة الحبشة:** وهي السلع القادمة من شرق أفريقا عموما ، وهذه أيضا من ضمن القوائم التي ذكرت في السجل بصورة قائمة بذاتها ولها خصائصها وقواعدها المحددة، ومن أبرز سلعها: العاج والذهب والبغال والعبيد والجواري والخدم ... وغيرها[54].

تلك هي أبرز القوائم والجهات التجارية التي ذكرت في السجل كقوائم قائمة بذاتها من حيث ذكر سلعها وإجراءات وآليات حركتها والرسوم المتعلقة بها، وجاء في السجل ذكر لجهات وعناصر تجارية متفرقة كانت مشاركة في حركة النشاط التجاري، وقد عرفت في السجلات الرسمية بالتفاريق [55]. سواء أكان القائمون عليها من

خارج اليمن أم من أبناء اليمن لاسيما من أهالي عدن ومن المقيمين فيها الذين عرفوا بالاشتغال عبر البحر[56]، وهو ما لاحظه عليهم بعض الرحالة والمؤرخين ، يقول ابن بطوطة. "...وأهل عدن ما بين تجار وحمالين وصيادين للسمك، وللتجار منهم أموال عريضة.. وربما يكون لأحدهم المركب العظيم بجميع ما فيه لا يشاركه فيه غيره لسعة ما بين يديه من الأموال، ولهم في ذلك تفاخر ومباهاة " [57]. ويقول ابن فضل الله العمري: " ... والمقيم بها (عدن) في مكاسب وافرة وتجائر مربحة لا يبالي بما يغرمه بالنسبة إلى الفائدة ، ولا يفكر في سوء المقام لكثرة الأموال النامية" [58].

4. وحدات التعامل التجاري:

والمقصود بها وحدات الوزن والقياس والنقد التي كان متعارفاً عليها ومقررة رسميا في حركة النشاط التجاري ، سواء أكان ذلك في مجال البيع والشراء وحركة التبادل التجاري ، أم في تحديد الرسوم المفروضة والمقررة عليها بمختلف أنواعها ومسمياتها. وفي ضوء ما ورد في السجل من توثيق وتقعيد لتلك الوحدات، نجد مرونة وسعة في ذلك بما يتلاءم مع طبيعة تنوع وعالمية النشاط التجاري ، وفي الوقت نفسه تحديد دقيق لضوابط وآليات ووسائل التعامل بتلك الوحدات، الأمر الذي ضبط ويسر عملية النشاط التجاري فانعكس ذلك بالتالي على زيادة عائداته. ويمكن التعريف بجانبين من جوانب وحدات التعامل التجاري كما ورد في السجل، هما :

4. 1. **وحدات الوزن والقياس:** تنوعت وحدات الوزن والقياس التي حُددت وأثبتت رسميا في وثائق السجل في التعامل التجاري في ثغر عدن، بتنوع وطبيعة السلع والمواد التجارية، وكذا بتنوع الأغراض كتحديد الرسوم الواجبة عليها ،أو تحديد أجرة النقل والحمالة، أو أجرة شغلها... ، فمن تلك الوحدات ما هو مرتكز على وزن ومقادير ثابتة ومفصلة أجزاؤها وما يقابلها في أوزان أخرى سواء أكانت محلية أم خارجية، ومن أبرز وحدات هذا الجانب: (الزبدي، البهار، المن، الرطل، المد ، الدرهم ، المثقال، الذهْب) ، وقد ورد في السجل ثبت تفصيلي لتحديد تلك الأوزان وما يقابلها في أوزان أخرى محلية وخارجية. [59] ومنها وحدات تعتمد على الحجم والشكل أو قياس وعائها ، أو بحسب مجموعها ، منها: " الذراع ، الطاق، الكيس، السفْط،[60] الكورجة، دسوت) [61]. وهنالك تحديد قائم على التقدير وهو ما عرف بـ (الخرص)[62]. أما السلع المفردة ثابتة المعايير فهي محددة بأعدادها.

4.2- **وحدات النقد:** أما وحدات النقد المتعامل بها في تجارة عدن فهي الدنانير الذهبية ووحداتها الفضية والنحاسية: (قيراط ، فلس ، قفلة ، درهم). وتنوعت أنوع الدنانير ووحداتها بتنوع مصادرها وتواريخ وأماكن ضربها وجودتها ووزنها ، غير أن الغالب في التعامل كان بالدنانير الملكية، والمظفرية- نسبة إلى السلطان المظفر- ومنها دنانير فضية[63]. والدنانير المصرية[64] ووحداتها أو ما يعادلها وذلك وفق القواعد والضوابط والآليات التي حددها الديوان كما هو مثبت في السجل[65].

5- الرسوم المقررة على النشاط التجاري والصناعي:

من مظاهر وقواعد حركة النشاط التجاري والصناعي في عدن في هذا الدور - كما جاء في السجل الذي بين أيدينا- النظام المالي المتعلق بالرسوم المقررة على حركة ذلك النشاط من حيث تعيين أنواع الرسوم وتحديد قواعد وآليات العمل بذلك النظام، وقد تنوعت أنواع الرسوم بتنوع مجالات وأغراض النشاط التجاري والصناعي، ومنها :

- أجرة نقل البضائع من وإلى عدن سواء أكانت الحركة داخلية بين عدن ومناطق اليمن، أم حركة خارجية برا وبحرا، وهو ما عرف بنظام (التسفير أو التسافير)[66]، وقد

حدد الديوان أجرة النقل على الجمال والدواب مع علوفاتها ، والمراكب، وكذا أجرة العاملين والجنود أو المرافقين لتلك الوسائل. وتحديد الرسوم أو الأجور حدد وقدِّر بناءً على نوعية الوسيلة وجهة النشاط - وعلى وجه الخصوص تجارة الديوان السعيد ، أو ما يتم استئجاره من وسائل وعمال الديوان من الجهات التجارية الأخرى- وبحسب نوع البضاعة والمسافات والمراحل المقطوعة [67].

- الرسوم المقررة كأجور أعمال الصُّناع والحرفيين والعاملين في مجال أشغال بعض السلع المنتجة أو المستخرجة أو المزروعة محليا لاسيما التابعة للديوان أو المتجر السعيد بثغر عدن ومنها ، أشغال الحرير والأقمشة والتطريز التابعة لدار الديباج بالديوان السعيد [68] وأشغال الذهب والفضة [69]، والزجاج [70] والأسلحة،[71] وأشغال العقيق واللؤلؤ والمرجان[72].

- تحديد أسعار بعض السلع لاسيما ما كانت تابعة للمتجر الديواني السعيد ، بيعاً أو شراءً، وأصناف أخرى من البضائع من خارج الديوان، حيث خضع ذلك التحديد لاعتبارات مختلفة، منها حالة الأسعار بحسب الواقع وظروف المكان والزمان ،فارق سعر الجملة والتفاريق، ومراعاة مصالح المستهلك والتاجر معا ، حتى إذا لزم الأمر يتم دفع الفوارق من خزينة الديوان...[73].

- الرسوم ، أو المكوس أو ما عرف بالخرج أو الخراج: وهي الرسوم المقررة رسمياً من قبل الديوان، بمسميات مختلفة (خرج، ضرائب، مكوس، واجب، ارتفاع...) وهي المحددة رسميا من قبل الديوان على قوائم السلع التجارية. وتحديد مقادير وأنواع تلك الرسوم وضع وفق أسس ومعايير وحسابات مختلفة، وذلك بحسب نوع السلعة ووزنها وحجمها أو قياسها وجودتها وسعرها وطريقة نقلها وجهتها التجارية وما إذا كانت صادرة أم واردة.... ونحو ذلك. وقد أورد السجل قوائم بالسلع التجارية بحسب الجهة، ومقادير وأنواع الخراج الواجب على كل سلعة. وأهم أنواع تلك الرسوم : (العشور) وهي الضريبة الرسمية المرفوعة للديوان، و(رسوم الدلالة) ، و(رسوم الشواني) –المراكب والسفن الحربية المخصصة لحماية مراكب وسفن التجارة في البحر وهي من مآثر الحكم الأيوبي في اليمن - [74]، ذلك إذا كانت السلعة قادمة عبر البحر وخاضعة لمناطق حماية تلك المراكب، وإلا فليس عليها هذا النوع الرسوم. وهنالك رسوم حمالة لبعض السلع. كما ورد ذكر نوع من الرسوم غير الرسمية أو المحددة بمقدار معين، وهي (الرشوة) وقد ذكرت مرة واحدة في الحديث عن ضريبة بيع وشراء الخيل في عدن، وحدد أنها تدفع للمختص الذي يفتش الحصان ويبصر علائمه (التنديل) ولم يحدد مقدارها حيث جعلها بحسب ما يتفقون عليه وهي ما بين 5- 20 دينار[75]، ومثلها نوع آخر ذكر في السجل هو (المصانعة أو الهدية) [76]. ومقادير هذه المكوس حددت بوحدات النقد المثبتة والمنصوص عليها في قوائم الديون الرسمية[77]. وبطبيعة الحال فهنالك تفاوت في المقادير المقررة والمرفوعة وكذا في آليات التحديد يخضع لاعتبارات ومعايير مختلفة، ومنها ما خضع لسياسة كسب ود التجار وتشجيع نشاط حركة التجارة في عدن التي انتهجها سلاطين بني رسول والمتمثلة برفع الجور بتخفيض الضرائب والإعفاءات والمسامحات والتعويضات.

6. الهيئة الوظيفية القائمة على حركة النشاط التجاري:

تطلبت حركة النشاط التجاري والصناعي الواسعة في عدن خلال ذلك الدور ، هيئة بشرية وظيفية كبيرة من الموظفين والعمال الرسميين والمساعدين لإدارة وضبط وتنظيم وتيسير وانسيابية ذلك النشاط، وقد احتوى السجل على وثائق ومعلومات مهمة

حول هذه الهيئة بأقسامها ومراتبها وتخصصاتها وضوابط عملها، وكذا معلومات عن الوسائل الإدارية والتنظيمية التابعة لهذه الهيئة. كما احتوى السجل على أسماء البعض منهم وعلى نماذج من تقارير وثائق كتبت بخط يد البعض منهم حول جوانب مختلفة من عملية وإدارة تلك الحركة. ومن تلك الوظائف:عامل ووالي الثغر أو ناظر الثغر[78]، وعامل الفرضة ونواب الفرضة[79] ، ومشائخ الفرضة [80] والمباشرون [81] والعاملون[82] والكتاب[83]، ومعتاد الخرص: (أي الذي يقوم بتقدير وزن ونوع وسعر البضائع وما يجب عليها)[84] ونائب الديوان [85] ، وكتاب الديوان (المتجر) [86] ، ووكيل الديوان [87] ، وكاتب الخزانة [88] وكتاب الصندوق [89] ، والوزان [90] ، وكاتب الوصولات [91] ، وعريف الأسعار [92] ، وكرّاني: (كاتب حسابات) [93] المحتسب [94] والمفتش [95]، وكُتّاب التنجيل : (مختصون بإحصاء البضائع التي تفرغ من المراكب)[96] ... وغير تلك من الوظائف ومنها وظائف مساعدة مثل: الدلال،[97] والضامن [98]. ناهيك عن فريق الغلمان والجنود المرتبين على خدمة ذلك النشاط. كما ورد في السجل ذكر لبعض وسائل وأدوات التعامل التجاري، مثل : الرهون [99]، والدفتر: دفتر المخالصة ودفتر المشتري [100]، والنظير: نسخة من المخالصة [101]، ستامي: حسابات ختامية،[102] وصولات: (سندات)[103]... ونحو ذلك.

7. نصوص من القواعد والتنظيمات التجارية:

ونختم نقاط عرضنا هذا باستعراض نماذج نصية لبعض قواعد وأعراف وتنظيمات حركة النشاط التجاري في عدن مما هو مثبت في السجل ، وذلك على النحو التالي:

7.1. **رسوم وعشور السلع التجارية:** احتوى السجل على قوائم متنوعة بالسلع التجارية وجهاتها، مع تحديد ما هو مقرر عليها من رسوم وعشور- محددة بالدينار ووحداته-. نعرض لنماذج مما ورد حول ذلك على النحو التالي:

- " أبنوس : العشرة الأبهرة، في الوارد: خمسة وثلث ، دلالة: نصف وربع، شواني: نصف وقيراط"[104]. في الصادر:- العشرة الأبهرة، عشور: ستة وقيراطين وفلسين" [105].
- " إبرسيم – من الهند وقيس وغيرها – العشرة الأمناء : تسعة ونصف وثلث . دلالة: ثلاثة وخمس قراريط: شواني: نصف وثلث وثمن وثلاث فلوس. : ومن مكة شرفها الله تعالى ، عشور: ستة، دلالة: ثلاثة وخمس قراريط"[106].
- " إدَم: نقيض– وهو الثقيل – بثلاثة ونصف وربع وثمن وفلسين. إدم خفيف: على الصُّبْرة– وهي مائتين طاق...ونصف، إدم نقيص وخفيف : في الصادر: نصف وربع وفلس. ادم حر: في الوارد: البهار ثلاثة وثلث وثمن وثلاث فلوس [107].
- " بقْم: - يؤخذ منه الربع بالسعر الواقع ، وسائر الأصناف بزيادة على السعر ، في كل بهار خمسة ، وعليه الحمالة من السعر الواقع في كل مائة ستة وثلثي ، وعليه الشواني: في كل مائة دينارين. وفي الصادر: البهار ثلثي" [108].
- رُز: "المد- وهو ستون مكيالا- دينارين ونصف ، شواني: ربع، وفي الصادر المد ثمن"[109].
- "عاج جل : البهار خمسة وثلث وفلسين، دلالة : ربع وسدس، وإذا وصل من الهند كان عليه شواني: ربع وسدس وثمن . عاج دق: البهار خمسة وثمن وفلسين، دلالة ثلث. ومن الهند الشواني: نصف وفلسين. وفي الصادر: البهار دينار وربع وثمن" [110].
- رقيق الحبشة: الخادم: أربعة، والعبد الفحل والجارية: دينارين ، والعبد الفحل من الحبشة: دينار، والرقيق الزنوج: العبد والجارية: دينارين وربع، والعلوج والزنوج : دينار وربع"[111].

- مسك: العشرة المثاقيل: دينار ونصف وثمن ، دلالة: نصف، شواني: سدس، وعليه القطر في كل مائة مثقال: مثقالين [112].
- العطر: (من تجارة الديوان) عن الجميع: كل من واحد : أربعة دراهم ، والمن عادته بالفرضة، العشرة: مائتين وستين قفلة [113].
- العود الكرملي: العشرة: دينار ونصف وفلسين، دلالة: ثمن، شواني: ثمن وثلاث فلوس. رجع يؤخذ عليه النصف [114].
- المصاون القطن: المائة: أربعة ونصف وربع، دلالة: ثمن، شواني: ثلث وثمن وفلسين [115].
- من تجارة الكارمية : (العاج، العطب المحلوج، الحديد الفولاذ، المصطكى، الثمرة الحمراء، الغزل، قشر المائعة، الفرفران، المحلب، الأشنة العراقية) : البهار دينار وربع وثمن [116].
- دينار الشواني على العشور خاصة من سائر بلاد الهند : عن كل عشرة دينار، الفلفل عن كل بهار: دينار، اللُك والبقم: كل ما يسْوى مائة: دينارين، الخيل عن كل حصان: الوارد خمسين والصادر سبعين [117].

2.7. **أعراف وقواعد وتنظيمات**: من قواعد وأعراف وتنظيمات حركة النشاط التجاري في عدن، مما هو مثبت في السجل:

- "لا يرخص لأحد من الكارمين – تجار الكارم- أن يشتري مراكب أو يقيمها ، لوجهين: أما الأول وهو الظاهر فلأنهم إذا أقاموا المراكب بطلت مراكب الديوان وبطل نولها ، والثاني وهو الباطن ، أنهم متى رخص لهم إذا وصلوا إلى عدن ، تعود مراكبهم إلى عيذاب فلا يؤمن أنها لا تقف في عيذاب ، بل منهم من يتقدم إلى الطور، ومنهم من يتقدم إلى القصير، فيخشى أن يطلع بها من هنالك على بغتة؛ فأجل هذا إذا وصل أحد من التجار التي تعلم محبتهم للدولة بمركب له ، وطلب الإذن في عودته من طريق المساعدة، أذن له بالسفر.... إلى عيذاب ، ولا يسافر أحد من التجار بل غلمانه ومن يختص به من أخ أو ولد ، حسب ما يخصه من البضائع ، ولا يرخص أن يركب فيه أحد من التجار أصلا"[118].
- "جرت العادة : أن ما وصل من المراكب الهندية قبل النيروز ، في باقي السنة قبل إن ينقضي النيروز ، واخرج قماشه من الفرضة وتعين عشوره، وهي السنة التي لم تنقرض ، وما لم يخرج قماشه من الفرضة وحل النيروز الآخر كان حكم ما بقي في الفرضة من السنة الجديدة المستعملة لان المعمول على ما اخرج من الفرضة ... هكذا جرت العادة [119].
- "عشور الفوة إذا وردت من الجبال ، كان عليها عشور الوارد ، ثم حق الضمان – حق البيع والشراء- فإذا سافرت في البحر إلى : تانة والجزرات وغيرها كان عليها عشور الصادر ، والعشور لازمة على ما يرد وعلى ما يصدر لا يعذر أحد منها..."
- " العشور في كل شيئ لا يسامح بها إلا ما وردت به التواقيع من مشتريات وإنعامات لمن عليه عشور حوسب بها ، وأما المسامحة من غير مقابلة عنها بمشتريات وإنعامات فلا ورد ، سيما عشور الخيل فلأنها لا يسامح بها البتة"[120].
- "الصندل جرت العادة أن لا يخرج من الفرضة حتى يقطع ويكون القطع الشبر فما دونه ولا يتعدى الشبر لئلا يهديه[121] .
- "الفوة التي تسافر يكتب كتاب الفرضة بها في كل موسم ورقة : سافر بالمراكب من الفوة عدد قطع ووزن مفصلة بأسماء المراكب من غير تسمية أربابها [122].

- "اللُك والبُقم والحديد والهندوان: يؤخذ الربع من ذلك كله للديوان وان طلب الثمن وكانت الغبطة للديوان في ذلك بيع وأخذ الثمن للديوان ، ويكون البائع له التاجر بحضرة وكيل الديوان فيأخذ الديوان نصيبه من السعر بزيادة خمسة في البهار، وإن أحب التاجر أن يشتري بضاعته ويسلم حق الديوان دراهم من عنده" [123].
- "المُثمَّنات: هو ما يُثمن ويؤخذ عشوره على قدر الثمن ، وهو اللؤلؤ والمرجان ، ومعمول الحديد كله من السيف إلى الإبرة ، والزجاج الحلبي" [124].
- المردود: وهي البضائع التي يسافر بها من عدن وترجع إليها للبوار ، فلا عشور عليها ، بحيث لا يطلق كاتب التنجيل إلا ما شهد به الشامي"[125].
- " جرت العادة إذا طلب أحد من نواخيذ الهند المعتبرين الصبر على غلمانهم بعشور الخيل فيما يبيعون بضائعهم ، صبر عليهم قدر شهر بعد سفر الهندي، ويتفق ذلك بعد وصول المصري لأنه يصل بعد سفر الهندي ويشتري ما وجد من بضائع الهندي ، فيُصبَرُ عليهم شهر بينما يبيعونه" [126].

3.7. **قواعد تنظيم عمل الموظفين**[127]. ومن القواعد المنظمة لعمل الهيئة الوظيفية القائمة على النشاط التجاري في عدن، نقتبس النصوص التالية:

- دفتر الخلاص : لا يمسكه إلا المشايخ في الفرضة ، ولا يمسكه نائب إلا بعذر مرض أو سفر.
- مقابلة الصف(مراجعة ومقارنة السجلات): لا يقابل النواب إلا مع حضور احد المشايخ وما حصل فيه الخلف رجع فيه إلى ما اتفق عليه الأكثر من الدفاتر، اليوم الذي تحصل فيه مقابلة العشور لا يكون فيه فتح الفرضة ، ولا كتب وصولات .. وليس لهم في الشهر إلا يوم واحد.
- رفع الحساب والسياقات : كل شهر بشهره ، والأعمال المبيع والابتياع ترفع إلى الوالي بعد المقابلة وتكملة العلائم منهم بحيث لا تفرغ السنة إلا على حساب منتظم مقابل عليه.
- الذي يقابل دفتر الخلاص يسمع الجميع ... ولا يتفرد العامل بمشاهدة المرجان والحديد والزجاج والمردود واللؤلؤ والعود وغيره مما يشاهد ، بل يُعرض على الجميع بعد عرضه على العامل و يثمن وما كان يثمن بوقته ما كنت العين تدركه ولا يؤخر تثمينه إلى وقت المقابلة.
- الناظر وقت المباشرة: كل شيئ يثبته عند العامل في الأصل أو المضاف أو المصروف، لا يكون بالخفية ولا بالسر ولا بورقة ولا برسالة، بل بأمر ظاهر أما بخط شريف أو واصل يقف عليه الجميع وينزلونه إن كان مصروفا .
- إملاءات المفتش بالصوت العالي البليغ وشاهده المباشرون.
- الخرص بالباب: لا يُخرص إلا ما دون المائة، وما عدا ذلك يساق إلى زريبة الفرضة مثل القطيع والعدايل.
- أصحاب الباب : لا يكتبون ورقة للمستخدمين إلا بعد المقابلة، بحيث لا تكون نسخة تخرج عن نسخة.
- الفسوحات: (تصاريح مغادرة والمراكب السفن التجارية) اتفق الأمر أن جميع المراكب الهندية وجميع ما يكتب به فسح ، أن تبطل الفسوحات وأن يكون صدورها عن ضمناء ثقات، وكذلك جميع المراكب التي جرت العادة لها بالضمانات حسبما ورد الأمر.
- السِّتَمي (السجل أو الحساب الختامي): لا يصدَّر إلى الباب الشريف وإلا وعليه علامة العاملين بالفرضة.

8- الخاتمة:

نخلص مما سبق عرضه إلى أن حركة النشاط التجاري والصناعي في عدن خلال عهد حكم السلطان المظفر يوسف الرسولي كانت تمر بأحد أدوار عهود ازدهارها التي شهدتها في ظل حكم دولة بني رسول، وأن حسن سياسة قيادات هذه الدولة في إدارتهم لهذا النشاط بالعمل على تهيئة كافة الوسائل- سياسيا وإداريا وتنظيميا وتشريعيا وأمنيا وأخلاقيا، وكذا الاستفادة من السياسات والمنجزات السابقة لعهدهم وتطويرها- كل ذلك كان وراء تحقق ذلك الازدهار الذي حفظ لعدن -ولليمن عامة مكانتها التاريخية العالمية، وهو الأمر الذي كان في الوقت نفسه من أهم وأبرز عوامل الازدهار الحضاري الذي شهدته اليمن في ظل حكم تلك الدولة.

هوامش الدراسة ومصادرها:

تنويه: تم ذكر بيانات المصدر كاملة عند أول ذكر له في الهوامش، ما أغنى عن إيراد قائمة مستقلة بالمصادر.

[1] حول طبيعة وأهمية موقع عدن أنظر . الهمداني، أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب. **صفة جزيرة العرب**. تحقيق. محمد بن علي الأكوع. ط1. مكتبة الإرشاد. صنعاء. (1410هـ/ 1990م). ص 306 ؛ المقدسي، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد. **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم** . ط3. مكتبة مدبولي. القاهرة. (1411هـ/ 1991م). ص 85 ؛ الإدريسي، أبي عبد الله محمد بن محمد. **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**. مكتبة الثقافة الدينية. (د. م). ج1 ص 54 ؛ ابن المجاور، محمد بن مسعود بن علي البغدادي. **صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز، المسمى، تاريخ المستبصر**.اعتنى بتصحيحه. أوسكر لوفغرين . ط2. منشورات المدينة. بيروت. (1407هـ/ 1986م). ص 106، 108، 111، 115، 116، 126، 127، 129.

[2] حول أهمية ارتفاع عائدات النشاط التجاري في عدن إلى خزائن الحكومات . انظر. محيرز، عبد الله . **دور عدن في الدخل القومي لليمن**. (بحث منشور في **مجلة اليمن** ، الصادرة عن مركز البحوث والدراسات اليمنية بجامعة عدن . العدد 23، جماد أول 1427هـ/ مايو 2006م). ص 154- 160.

[3] انظر. جواتياين، س . د. **دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية**. تعريب وتحقيق. عطية القوصي. ط1. وكالة المطبوعات. الكويت. (1980م) .. **دراسات**. ص 265- 269.

[4] عثمان، شوقي عبد القوي. **تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية**. سلسلة عالم المعرفة. الكويت. (العدد 151 ذي الحجة 1410هـ / يوليو 1990م). ص 8.

[5] ابن المجاور. **تاريخ المستبصر**. ص 155.

[6] الاصطخري، أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي. **مسالك الممالك**. نشر دي خويه. بريل . ليدن (1967م). ص 25، 30، 36 ؛ المقدسي. **أحسن التقاسيم**. ص 97 ؛ ابن حوقل، أبو القاسم محمد بن علي الموصلي. **صورة الأرض**. منشورات . دار مكتبة الحياة. بيروت (1979م). ص23 ؛ ابن المجاور. **تاريخ المستبصر**. ص 96.

[7] انظر. الإدريسي. **نزهة المشتاق**. ج1 ص 54 ؛ شهاب. **عدن فرضة اليمن** . ص 36، 86، 88.

[8] ابن حبيب، أبو جعفر محمد. **كتاب المحبر**. تصحيح. اليزة لختن شتيتر. دار الآفاق الجديدة . بيروت. (د. ت) . ص 266؛ الهمداني. **صفة جزيرة العرب** . ص 46 ؛ الأفغاني. سعيد. **أسواق العرب في الجاهلية والإسلام**. ط4. دار العروبة . الكويت. (1413هـ/ 1993م) . ص 119- 120.

[9] حول أهمية ارتفاع عائدات النشاط التجاري في عدن إلى خزائن الحكومات . انظر. محيرز، عبد الله . **دور عدن في الدخل القومي لليمن**. (بحث منشور في مجلة اليمن ، الصادرة عن مركز البحوث والدراسات اليمنية بجامعة عدن . العدد 23، جماد أول 1427هـ/ مايو 2006م). ص 154- 160.

[10] انظر. أحمد، محمد عبد العال. **بنو رسول وبنو طاهر وعلاقات اليمن الخارجية في عهدهما**. الهيئة المصرية العامة للكتاب. فرع الإسكندرية. (1980م). ص 384- 390 ؛ الفسيل، سامية محمد. **عدن نشاطها التجاري والحياة الاجتماعية لتجارها في الفترة 5- 7هـ/ 11- 12م**. (رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية العالمية . ماليزيا. 2006م) . ص 33 وما بعدها .

[10] ابن المجاور. **تاريخ المستبصر**.ص 127- 128، ؛ الشمري، محمد كريم إبراهيم. **زهور السوسن في تاريخ عدن اليمن** ط1. إصدارات جامعة عدن. عدن. (2004م). ص 20، 75- 86.

[11] ابن المجاور. **تاريخ المستبصر**.ص 127- 128، 130، 134، 143 ؛ الشمري. **زهور السوسن**. ص 20، 75- 86 ؛ شهاب. عدن . ص 144.

[12] وهي مما أتى به الأيوبيون معهم إلى اليمن ولم تكن تعرف فيها قبل ذلك. انظر. ابن المجاور. تاريخ المستبصر. ص 141- 143. والشواني ، جمع (شونة) هي: مراكب سفارية تحمل المؤن والزاد وبها مخازن للغلال والطعام وصهاريج للماء ، وهي من

أهم السفن الحربية التي عرفتها البحرية الإسلامية في العصر الإسلامي الوسيط ، وهي مزودة بأبراج وقلاع وعشرات المجاديف وتحمل الواحدة حوالي مائة وخمسين جنديا مع أسلحتهم، تستخدم غالبا لحماية السفن والمراكب التجارية من قراصنة ولصوص البحار. انظر. سالم. عبد العزيز، وأحمد مختار العبادي. **تاريخ البحرية الإسلامية في مصر والشام**. دار النهضة العربية. بيروت . (1981م). ص 137.

[13] ابن المجاور. **تاريخ المستبصر**. ص 140- 145. وحول وسائل واجراءات بني أيوب في تشجيع وحماية نشاط حركة التجارة في عدن . انظر. الشمري . **زهور السوسن**. ص 75- 58، 131- 156؛ نفسه. **انجازات الأيوبيين في تشجيع وحماية التجارة والتجار في ميناء عدن. بحث منشور في مجلة التراث**. مركز الدراسات والبحوث اليمني . فرع عدن. (العدد الرابع ،يناير – مارس 1992م/ رجب – رمضان 1412هـ). ص 33- 42؛ الفسيل. **عدن**. ص 53 وما بعدها.

[14] انظر. ابن المجاور. **تاريخ المستبصر**. ص 140- 143 ؛ شهاب، حسن صالح . **عدن فرضة اليمن** . ط1. مركز الدراسات والبحوث اليمني. صنعاء. (1410هـ/ 1990م)..ص 140- 149.

[15] شهاب. **عدن فرضة اليمن**. ص 164.

[16] حول ترجمته وانجازاته ، انظر. الخزجي، أبي الحسن علي بن الحسن.**العقد الفاخر الحسن في طبقات أكابر أهل اليمن** ، وهو " **طراز أعلام الزمن في طبقات أعيان اليمن**" . تحقيق. عبد الله العبادي وزملاؤه. (ط1. الجيل الجديد ناشرون. صنعاء . 1430هـ/ 2009م). ج4 ص 2300وما بعدها.

[17] حول جوانب من مظاهر ذلك الاهتمام، انظر. شهاب. **عدن فرضة اليمن** . ص 172- 175.

[18] انظر. شهاب. **عدن** . ص 166.

[19] انظر. الجوهري، إسماعيل بن حماد . **الصحاح** . ط3. تحقيق . أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين. بيروت. (1404هـ/ 1984م). مج 4 ص 1097 ؛ الزبيدي. محمد مرتضى الحسني. **تاج العروس من جواهر القاموس** . تحقيق. عبد الكريم العزباوي. مطبعة حكومة الكويت. الكويت. (1399هـ/ 1979م). ج18 ص 484.

[20] انظر ابن بطوطة، محمد بن عبد الله بن محمد . **رحلة بن بطوطة**. دار الفكر والتراث . بيروت. (د. ت). ص 244؛ القلقشندى، أبي العباس أحمد بن علي. **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء**. ج5، المطبعة الأميرية. القاهرة. (1323هـ/ 1915م). ص 11؛ ياقوت الحموي، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله. **معجم البلدان**. دار صادر. بيروت . (1397هـ/ 1977م). ج4ص 89 ؛ البغدادي، صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق. **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**. ط1. دار المعرفة. بيروت.(1374هـ/ 1955م). ج2 ص 923؛ انظر. الشمري . **زهور السوسن** . ص 13 ؛ شهاب. **عدن فرضة اليمن**. ص 93.

[21] وهي من ضمن انجازات ومنشآت كثيرة عرفت له في عدن ، حول ترجمته وأعماله انظر، . الخزجي الخزجي.**العقد الفاخر الحسن**.ج3. ص 1316- 1317؛ بامخرمة، أبو محمد عبد الله الطيب . **تاريخ ثغر عدن** .ط2. منشورات المدينة(1407هـ/ 1986م). ج2 ص 10، 121- 122؛ ابن المجاور. **تاريخ المستبصر**. ص 128؛ الشمري. **زهور السوسن**. ص 77 وما بعدها ؛ شهاب. **عدن فرضة اليمن** . ص 10، 140- 143.

[22] شهاب. **عدن فرضة اليمن**. ص 142؛ الشمري . **زهور السوسن** . ص 137.

[23] انظر. ابن المجاور. **تاريخ المستبصر**. ص 128؛ بامخرمة. **تاريخ ثغر عدن** . ص10.

[24] انظر. **سجل نور المعارف في نظم وقوانين وأعراف اليمن في العهد المظفري الوارف**. ط1. تحقيق. محمد عبد الرحيم جازم . المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية. صنعاء.(2003م . ج1. ص 80 ، 108، 180- 181، 265، 267 – 289، 409 وما بعدها، 508.

[25] هو الملك العزيز سيف الإسلام طغتكين بن أيوب أخ السلطان صلاح الدين ، دخل إلى اليمن واليا عليها من قبل أخيه صلاح الدين سنة 579هـ وتوفي بها سنة 593هـ في مدينة المنصورة (التي أنشأها) قبلي مدينة الجند إلى الشمال من تعز . وله العديد من الأعمال والمنشآت في عدد من مناطق ومدن اليمن، انظر: الخزجي.**العقد الفاخر الحسن**.ج2. ص 1074- 1087؛ بامخرمة. **تاريخ ثغر عدن**. ص 101104؛ الفاسي. تقي الدين محمد بن أحمد الحسيني. **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين**. ط2. تحقيق. فؤاد سيد. مؤسسة الرسالة. بيروت(1405هـ /1985م).ج5 ص26-64.

[26] انظر. با مخرمة. **تاريخ ثغر عدن** . ص 10.

[27] انظر. **نور المعارف**. ج1 ص 178، 179، 181، 191، 461، 486، 493، 503.

[28] **المصدر نفسه**. ج1 ص 224، 423،424، 433، 444، 445، 446، 454، 455، 456، 486.

[29] **المصدر نفسه**. ج1 ص 506، 514.

[30] **المصدر نفسه**. ج1 ص 265.

[31] **المصدر نفسه**. ج1 ص 186- 187.

[32] **المصدر نفسه**. ج1 ص 241- 243.

[33] **المصدر نفسه**. ج1 ص 178، 179، 256- 57.

[34] **المصدر نفسه**. ج1 ص 409 **وما بعدها**.

[35] حول معرفة جوانب من نشاط المراكب الديوانية الرسمية في المجال التجاري، انظر. **نور المعارف** . ج1 ص 175176، 492 **وما بعدها**، 510 **وما بعدها**.

[36] **المصدر نفسه**. ج1ص 186، 493، 494.

[37] **المصدر نفسه**. ج1 ص 491- 493.

[38] **المصدر نفسه**. ج1 ص 500- 501.

[39] أورد السجل قائمة بالبضائع والسلع الخاصة بمتجر الديون الصادر والوارد وتحديد قيمة الرسوم المفروضة عليها، انظر. **نور المعارف**. ج1. ص

[40] **المصدر نفسه**. ج1 ص 65، 191.

[41] **المصدر نفسه**. ج1 ص 66، 191 **وما بعدها**.

[42] **المصدر نفسه**. ج1 ص 178، 179، 181، 503 .

[43] **نور المعارف**. ج1 ص 409 **وما بعدها** .

[44] **المصدر نفسه**. ج1 ص 487، 495- 496، 497، 504- 507، 510.

[45] **المصدر نفسه**. ج1 ص 176،175، 186، 492 – 494 ، 510 **وما بعدها**.

[46] **المصدر نفسه**. ج1 ص 459، 502**هامش** (3661).

[47] **المصدر نفسه**. ج1 ص 495- 496، 497.

[48] **المصدر نفسه**. ج1 ص 60، 177- 182، 382، 446، 496، 499، 503، 508، 516.

[49] **المصدر نفسه**. ج1ص 478، 485، 492، 495، 493، 494، 500، 501، 503.

[50] حول تعريف تجار الكارم وتجارتهم وتاريخ نشاطهم التجاري ودورهم في تجارة عدن. انظر. الفسيل، سامية محمد. **عدن نشاطها التجاري والحياة الاجتماعية لتجارها في الفترة 5- 7هـ/ 11- 12م**. (رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية العالمية. ماليزيا. 2006م). ص 119 **وما بعدها** ؛ وفي ذات السياق أنظر أيضا، عثمان، قائد حميد. **تجار الكارم ودور مدينة عدن في النشاط التجاري الدولي منذ عهد الزريعيين حتى نهاية حكم بني رسول** (بحث منشور في **مجلة اليمن** الصادرة عن مركز الدراسات والبحوث اليمنية- جامعة عدن- العدد 3 جماد الأول 1427هـ/ مايو 2006م). ص 49- 68.

[51] **نور المعارف**. ج1 ص 479، 485.

[52] **المصدر نفسه**. ج1 ص 60، 177- 182، 382، 446، 496، 499، 503، 508، 516.

[53] **المصدر نفسه**. ج1 ص 189، 362، 497، 504- 507.

[54] **المصدر نفسه**. ج1 ص 5، 8، 359- 367، 429، 445، 470، 483، 488.

[55] **المصدر نفسه** ج1 ص 510؛ وانظر. مجهول. **ارتفاع الدولة المؤيدية**. **جباية بلاد اليمن في عهد السلطان الملك المؤيد داود بن يوسف الرسولي** . تحقيق. محمد عبد الرحيم جازم.ط1. المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية . صنعاء. (2008م/ 1419هـ). ص 118، 119، 120.

[56] **نور المعارف**. ج1 ص 504.

[57] ابن بطوطة. **الرحلة**. ص 244.

[58] ابن فضل الله العمري. **مسالك** . ص 53.

[59] **نور المعارف**. ج1 ص 62، 71، 72، 108، 123، 184، 260 **وما بعدها**، 340 **وما بعدها**، 400 **وما بعدها**، 583 **وما بعدها** .

[60] هو وعاء يماثل الزنبيل. **نور المعارف**. ج1ص 426 هامش(3183)

[61] **المصدر نفسه**. ج1 ص 186، 415، 417، 418، 420، 426 **وما بعدها**.

[62] **المصدر نفسه**. **ج1ص 181**.

[63] **المصدر نفسه** ج1 ص 180 وكانت الدينار الدنانير تضرب باسم السلطان الرسولي الذي يحكم فعليا وعياره يساوي أربعة وعشرين قيراطا ، وكانت العملة اليمنية تماثل العملة المصرية في العهد المملوكي المسماة (الكاملية) وكانت الدنانير الذهبية التي ضربت في عهد السلطان الصليحي، المكرم أحمد (ت 477هـ) والمعروفة بالدنانير الملكية من أبرز الدنانير التي استمر التعامل بها في تجارة الهند في عدن . **ارتفاع الدولة المؤيدية**. ص 6.

[64] **نور المعارف**. ج1 ص 165، 269، 270، 358، 359، 360، 367.

[65] **المصدر نفسه**. ج1 ص 260 **وما بعدها**، 270، 263، 358، 359، 363، 375، 443، 450، 583، **وما بعدها**.
[66] **المصدر نفسه**. ج1 ص 72، 111، 175 – 176. .
[67] **المصدر نفسه**. ج1 ص 59، 61، 72، 110، 171- 176، 184، 415.
[68] **المصدر نفسه**. ج1 ص 63، 66، 171، 179، 191 ، 206.
[69] **المصدر نفسه**. ج 1 ص 153، 161 **وما بعدها**.
[70] **المصدر نفسه**. ج1 ص 55.
[71] **المصدر نفسه**. ج1 ص 174.
[72] **المصدر نفسه**. ج1 ص 264، 166.
[73] **المصدر نفسه**. ج1 ص 129، 134، 177، 265 ، 257، 364، 366، 384، 415، 500، 504، 548.
[74] **المصدر نفسه**. ج1 ص 409 **هامش** (3036).
[75] **المصدر نفسه**. ج1 ص 189.
[76] **المصدر نفسه**. ج1 ص 381.
[77] **المصدر نفسه**. ج1 ص 74، 115، 177، 180 **وما بعدها**، 191**وما بعدها**، 224، 232، 250، 265 **وما بعدها**، 409 **وما بعدها**، 424 **وما بعدها**، 443 **وما بعدها**، 461 **وما بعدها**، 485 **وما بعدها**، 510.
[78] **المصدر نفسه**. ج1 ص 509، 510، 514.
[79] **المصدر نفسه**. ج1 ص 508، 509، 511، 512، 513، 514 .
[80] **المصدر نفسه**. ج1 ص 508، 210، 511، 512، 515،514.
[81] **المصدر نفسه**. ج1 ص 508.
[82] **المصدر نفسه**. ج1 ص508، 509، 512، 513، 514.
[83] **المصدر نفسه**. ج1 ص 499.
[84] **المصدر نفسه**. ج1 ص 177، 181.
[85] **المصدر نفسه**. ج1 ص 502، 508، 513.
[86] **المصدر نفسه**. ج1 ص 118، 179، 181، 199، 512، 518، 519.
[87] **المصدر نفسه**. ج1 ص 503.
[88] **المصدر نفسه**. ج1 ص 518، 519.
[89] **المصدر نفسه**. ج1 ص 511، 513.
[90] **المصدر نفسه**. ج1 ص 522، 523.
[91] **المصدر نفسه**. ج1 ص 414.
[92] **المصدر نفسه**. ج1 ص 511.
[93] **المصدر نفسه**. ج1 ص 509.
[94] **المصدر نفسه**. ج1 ص 512،
[95] **المصدر نفسه**. ج1 ص 508، 509، 510.
[96] **المصدر نفسه**. ج1 ص 512.
[97] **المصدر نفسه**. ج1 ص 179، 181.
[98] **المصدر نفسه**. ج1 ص 118، 180، 356، 371، 496، 522.
[99] **المصدر نفسه**. ج1 ص 511.
[100] **المصدر نفسه**. ج1 ص 508، 509، 513،
[101] **المصدر نفسه**. ج1 ص 534.
[102] **المصدر نفسه**. ج1 ص 508.
[103] **المصدر نفسه**. ج1 ص 501، 506، 514.
[104] **المصدر نفسه**. ج1 ص 409- 410. .
[105] **المصدر نفسه**. ج1 ص 411.
[106] **المصدر نفسه**. ج1 ص 409.
[107] **المصدر نفسه**. ج1 ص 412. .

[108] **المصدرنفسه**. ج1 ص 415.
[109] **المصدرنفسه**. ج1 ص 429.
[110] **المصدرنفسه**. ج1 ص 441. .
[111] **المصدرنفسه**. ج1 ص 429.
[112] **المصدرنفسه**. ج1 ص 455.
[113] **المصدرنفسه**. ج1 ص 462.
[114] **المصدرنفسه**. ج1 ص 462.
[115] **المصدرنفسه**. ج1 ص 749.
[116] **المصدرنفسه**. ج1 ص 479.
[117] **المصدرنفسه**. ج1 ص 491.
[118] **المصدرنفسه**. ج1 ص 429- 493.
[119] **المصدرنفسه**. ج1 ص 465.
[120] **المصدرنفسه**. ج1 ص 497.
[121] **المصدرنفسه**. ج1 ص 497.
[122] **المصدرنفسه**. ج1 ص 499.
[123] **المصدرنفسه**. ج1 ص 501.
[124] **المصدرنفسه**. ج1 ص 501.
[125] **المصدرنفسه**. ج1 ص 502.
[126] **المصدرنفسه**. ج1 ص 506- 507.
[127] **المصدرنفسه**. ج1 ص 508 **وما بعدها**.